



بنك الكويت الوطني  
عام 2022  
مؤتمر المستثمرين/ المحليين  
30 يناير 2023



بنك الكويت الوطني

المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح السنوية للعام 2022

الثلاثاء، الموافق 31 يناير 2023

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الإثنين الموافق 30 يناير 2023 في الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

---

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ عصام الصقر - نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ سوجيت رونغي - المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا - رئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إلينا سانثيز من المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

إلينا سانشيز:

مساء الخير جميعاً.

معكم إلينا سانشيز من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الرابع والعام 2022. ينضم إلينا اليوم نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ عصام الصقر، والمدير المالي للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس وحدة علاقات المستثمرين والاتصال في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

أمير حنا:

شكراً إلينا.

مساء الخير على الجميع.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجره اليوم لاستعراض النتائج المالية للربع الرابع والعام 2022.

قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطعية المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطعية. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية من قبل السيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل أخيراً للإجابة على أسئلتكم بالترتيب الذي وردت به. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

عصام الصقر:

شكراً لك أمير.

مساء الخير جميعاً وشكراً لانضمامكم إلينا لحضور مؤتمر اليوم لاستعراض النتائج المالية للمجموعة عن السنة المالية 2022.

أود أن أبدأ مؤتمر اليوم باطلاعكم على أحدث المستجدات المتعلقة بالبيئة التشغيلية بصفة عامة على مستوى العالم وفي دول مجلس التعاون الخليجي والكويت.

خلال هذا العام، اتخذت بيئة الاقتصاد الكلي العالمي منعطفاً مختلفاً، حيث أدى ارتفاع الضغوط التضخمية العالمية إلى مواصلة تشديد السياسات النقدية في كافة الأسواق، وهو الأمر الذي نتج عنه تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وفقدان الزخم وقد يتطور الأمر إلى إمكانية الدخول في مرحلة من الركود العالمي.

وكان أداء منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك الكويت أفضل من معظم الأسواق العالمية وذلك بدعم من ارتفاع أسعار المنتجات الهيدروكربونية إلى جانب تطبيق عدد من الإصلاحات التشريعية والاقتصادية. ويقدر صندوق النقد الدولي أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 6.5% في العام 2022.

وواصل النشاط الاقتصادي في الكويت نموه بوتيرة جيدة على مدار العام بدعم من الإنفاق الاستهلاكي القوي والمبيعات العقارية والنمو الائتماني وزيادة إنتاج النفط.

وشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي في الكويت نمواً ملحوظاً بعد الجائحة نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة مستويات الإنتاج وتحسن معنويات أنشطة الأعمال. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة إنتاج القطاع النفطي في العام 2022 إلى جانب انتعاش القطاع غير النفطي على خلفية تحسن أداء القطاع الاستهلاكي إلى تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي إلى أعلى مستوياته المسجلة في أكثر من عشر سنوات ليصل إلى 7.8%.

وبالنسبة للعام 2023، قد يتباطأ النمو الكلي، فيما يعزى إلى حد كبير إلى خطة خفض حصص الإنتاج النفط التي أقرتها الأوبك، مما سيساهم في الحد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي في الكويت، في الوقت الذي نتوقع فيها نمو نشاط القطاع غير النفطي.

وننتقل الآن للحديث عن بنك الكويت الوطني. كان العام 2022 من المحطات البارزة في تاريخ البنك لمصادفته الذكرى السبعين لتأسيسه. وفي ظل احتفالنا بهذه المناسبة، نشعر بالمزيد من الفخر بتحقيق أعلى

أرباح سنوية في تاريخ البنك، مما يعكس فعالية استراتيجيتنا الحكيمة ومركزنا المالي القوي. إذ ارتفع صافي ربح المجموعة بنسبة 40.5% على أساس سنوي في العام 2022 ليصل إلى 509.1 مليون دينار كويتي بدعم من قوة الأداء التشغيلي وتحسن تكلفة المخاطر. وتعد تلك النتائج القوية تأكيداً على نجاح بنك الكويت الوطني بفضل النهج الاستباقي الذي واصل اتباعه على مر السنين، ومرونة نموذج أعمالنا وقدرتنا على اقتناص الفرص الفريدة. كما قرر مجلس الإدارة التوصية بتوزيع 25 فلساً للسهم كأرباح نقدية عن النصف الثاني من العام 2022، ليصل بذلك إجمالي التوزيعات النقدية للسنة المالية إلى 35 فلساً للسهم، بالإضافة إلى توزيع أسهم منحة بنسبة 5%.

وبالانتقال للحديث عن استراتيجية المجموعة، أود ان أشير إلى مواصلتنا التركيز على تحقيق التوازن بين الاستثمارات طويلة الأجل والوفاء بالالتزامات المالية الحالية في إطار مساعينا لتعزيز النمو في ظل صعوبة البيئة الاقتصادية في الوقت الحالي. كما قمنا بترسيخ أسس قوية من خلال الاستثمارات الإستراتيجية في موظفينا، وعملياتنا، وتقدمنا التكنولوجي، وما نقدمه من خدمات ومنتجات مميزة.

وفي الكويت، سنواصل ترسيخ ريادتنا في السوق المحلية للاستفادة من الانتعاش المتوقع لأنشطة الأعمال الذي سينعكس بصورة إيجابية على الخدمات المصرفية للشركات وتحسن معنويات المستهلكين، وزيادة الإنفاق وتعزيز قدرتنا على تقديم منتجات وخدمات مبتكرة. بالإضافة إلى ذلك، سنواصل الاستفادة من مكانتنا الفريدة بصفتنا المؤسسة المالية الوحيدة التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى الأسواق المصرفية التقليدية والإسلامية في الكويت.

من جهة أخرى، سوف نواصل أيضاً توسيع نطاق أعمالنا عبر أسواق وقطاعات النمو الرئيسية. وبفضل العلامة التجارية المميزة لمجموعة بنك الكويت الوطني نجحنا خلال العام 2022 في الحفاظ على قوة عملياتنا الدولية قيد التنفيذ على صعيد مجموعة متنوعة من أنشطة الأعمال وتنفيذ عدد من الصفقات المختلفة بما يتماشى مع مبادراتنا الاستراتيجية للحفاظ على محفظة ائتمانية قوية وقاعدة تمويل متنوعة.

وعلى صعيد إدارة الثروات، واصلنا زيادة حصتنا السوقية في إدارة الأصول من خلال توفير علاقات استثنائية تعتمد على الحلول والخدمات الاستشارية. كما نهدف إلى الاستمرار في زيادة قاعدة عملائنا الحالية في الكويت مع التوسع أيضاً في الأسواق الإقليمية مع التركيز بشكل خاص على المملكة العربية السعودية.

كما يمثل العام 2022 نقطة تحول في مسيرة الاستدامة. فخلال العام، قمنا بتدشين إستراتيجيتنا الجديدة لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتي تعكس رؤيتنا للتركيز على دمج تلك المعايير في

صميم كافة أنشطتنا وأعمالنا، هذا إلى جانب طرحنا لإطار التمويل المستدام في وقت سابق. وخلال العام، قمنا أيضاً بتعزيز الشفافية واخذنا زمام المبادرة كالمؤسسة المالية الوحيدة على مستوى الكويت التي تلتزم بالإفصاح عن الأثر البيئي لأنشطة أعمالنا وحصولنا على تصنيف " C " وفقاً لمعايير مشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون (CDP) والذي يعد من أعلى التصنيفات على مستوى المؤسسات المالية في منطقة الخليج. وإيماناً منا بدورنا الريادي لتفعيل دور التنمية الاقتصادية المستدامة ودعم رؤية 2035 "كويت جديدة"، قمنا مؤخراً بالإعلان عن التزامنا بالحياد الكربوني بحلول العام 2060 انسجاماً مع تعهد الدولة المعلن سابقاً. كما قمنا بتحديد أهدافاً مرحلية لخفض إجمالي الانبعاثات التشغيلية بنسبة 25% بحلول العام 2025.

ومستقبلياً سنواصل خلال العام 2023 اتباع رؤيتنا طويلة المدى لتحقيق النمو المستدام للإيرادات، ومواصلة الاستثمارات الاستراتيجية، وتحفيز عملية تطوير قطاع التمويل، وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، وتعزيز تفوقنا الرقمي.

وإلى هنا أصل إلى ختام حديثي، وننتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يستعرض البيانات المالية للربع الرابع من العام والسنة المالية 2022 بمزيد من التفاصيل.

مساء الخير أو صباح الخير لكم جميعاً.

**سوجيت رونغي:**

شكراً لك السيد/ عصام.

مرحباً بكم جميعاً

يسعدني اقتناص هذه الفرصة لاطلاعكم على النتائج المالية للمجموعة.

قمنا مؤخراً بالإعلان عن تسجيل صافي أرباح رئيسية بقيمة 509.1 مليون دينار كويتي للسنة المالية 2022، فيما يعد أعلى الأرباح السنوية المسجلة في تاريخ بنك الكويت الوطني، وبزيادة قدرها 40.5% عن صافي ربح العام 2021.

وقبل الخوض في تفاصيل نتائجنا المالية، أود أولاً أن أتطرق بإيجاز للبيئة التشغيلية بصفة عامة خلال السنة المالية الحالية.

خلال العام 2022، ساهم ارتفاع أسعار النفط وتحسن أنشطة الأعمال في تعزيز البيئة التشغيلية بصفة عامة في الكويت. كما استفاد البنك من رفع سعر الفائدة، وإن كان بوتيرة أكثر بطناً في الكويت. في

المقابل، أدى استمرار الاضطرابات الجيوسياسية وتزايد معدلات التضخم في الدول المتقدمة وما نتج عن ذلك من ارتفاع حاد في أسعار الفائدة إلى زيادة مخاطر الدخول في مرحلة من الركود الاقتصادي في العام 2023. إلا أننا ما زلنا متفائلين بحذر تجاه استقرار البيئة التشغيلية بصفة عامة.

ونبدأ الآن تغطية نتائجنا المالية للعام 2022 .

كما هو موضح في أعلى الجزء الأيسر من هذه الشريحة، يعكس زيادة صافي الربح بواقع 146.8 مليون دينار كويتي أي بنمو بلغت نسبته 40.5% على أساس سنوي مدى الأداء القوي لصافي ربح المجموعة بدعم من نمو حجم الأعمال وزيادة صافي الإيرادات التشغيلية وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة.

ويوضح الجانب الأيمن من شريحة العرض الفائض التشغيلي في العام 2022، أي الأرباح قبل احتساب المخصصات والضرائب، والذي بلغ 623.6 مليون دينار كويتي، بنمو قدره 76.2 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 13.9% مقارنة بالعام 2021. كما بلغ صافي الإيرادات التشغيلية 1.0 مليار دينار كويتي أي بنمو قدره 109.9 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 12.2%، فيما ارتفعت التكاليف التشغيلية بنحو 33.7 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 9.6% مقارنة بالعام 2021.

وبلغ صافي ربح الربع الرابع من العام 134.8 مليون دينار كويتي مقابل 136.4 مليون دينار كويتي في الربع السابق، وبنمو بلغت نسبته 25.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

تراجع الفائض التشغيلي للربع الرابع من العام 2022 عن مستويات الربع السابق بنسبة 9.3%، وذلك على الرغم من النمو القوي لصافي إيرادات الفوائد بفضل انخفاض إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية ونمو التكاليف.

وسوف نتطرق بمزيد من التفصيل إلى أهم المحركات الرئيسية للتغيرات التي طرأت على الإيرادات والهوامش والتكاليف بعد قليل.

ويواصل مزيج الإيرادات التشغيلية المبين في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض إظهار مزيجاً جيداً حيث شكلت الإيرادات من غير الفوائد 25% من مصادر الإيرادات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائه.

ويوضح الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض وصول صافي إيرادات الفوائد إلى 755.8 مليون دينار كويتي بنهاية العام، بنمو بلغت نسبته 12.9% مقارنة بالعام 2021، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى زيادة حجم الاقراض وغيرها من الأصول المدرة للفوائد على مستوى القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة للمجموعة، هذا إلى جانب الاستفادة من رفع أسعار الفائدة. وبالنظر إلى الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من الشريحة يمكننا أيضاً ملاحظة نمو متوسط الأصول المدرة للإيرادات بنسبة 8.4% على أساس سنوي ليصل إلى 32.8 مليار دينار كويتي.

ويعكس الرسم البياني في أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض تحسن متوسط صافي هامش الفائدة في العام 2022 وصولاً إلى 2.30%، مرتفعاً بمقدار 9 نقاط أساس مقارنة بالعام 2021، وذلك على الرغم من زيادة تكلفة التمويل. فخلال العام، قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة بنسبة 4.25%، في حين رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم بنسبة 2%. من جهة أخرى، نما منحى المطلوبات بالدينار الكويتي بوتيرة أكثر حدة مقارنة بسعر الخصم المطبق في الكويت.

وبلغ متوسط العائد للمجموعة 3.76% في العام 2022 مقابل 2.94% في 2021. وبوتيرة مماثلة، ارتفع متوسط تكلفة التمويل للمجموعة ليصل إلى 1.64% للسنة المالية الحالية مقابل 0.83% في العام 2021. ويعزى ارتفاع تكلفة التمويل بصفة رئيسية إلى إعادة تسعير الودائع بأسعار السوق المتزايدة والودائع ذات الأجل الطويلة التي حصلت عليها المجموعة. وفي ذات الوقت، ما زلنا نتمتع بقاعدة قوية ومستقرة للودائع منخفضة التكلفة مما يعود بالفائدة على المجموعة.

أما بالنسبة لفترة الربع الرابع من العام 2022، بلغ متوسط صافي هامش الفائدة 2.46%، مرتفعاً مقارنة بالربع السابق على خلفية الاستفادة من رفع معدلات الفائدة. حيث بلغ عائد المجموعة للربع الحالي 4.75% وبلغت تكلفة التمويل 2.55%.

وفي أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، يمكننا رؤية العوامل المحركة لارتفاع صافي هامش الفائدة بواقع 9 نقاط أساس ليصل إلى 2.30% في العام 2022 مقابل 2.21% العام الماضي. حيث ساهم النمو القوي للقروض، بدعم قوي من تحسن الأداء بصفة عامة على أساس سنوي، في زيادة صافي هامش الفائدة بنحو 49 نقاط أساس، في حين ساهمت الأصول الأخرى المدرة للفوائد بنحو 32 نقطة أساس. إلا أنه على الرغم من ذلك، أدى ارتفاع تكلفة التمويل في التأثير سلباً على صافي هامش الفائدة بواقع 72 نقطة أساس.

قبل استعراض الإيرادات من غير الفوائد، أود أن ألفت انتباهكم إلى ما تم من إعادة تصنيف للرسوم والعمولات وإيرادات العملات الأجنبية وباقي المصروفات الإدارية حتى تعكس بشكل أفضل الأداء التشغيلي وتصبح كذلك متسقة مع مجموعة المنتجات والخدمات، حيث تم تعديل أرقام المقارنة لعام 2021 المتعلقة بتلك البنود في بياناتنا المالية لتحقيق ذلك الهدف. ولسهولة الرجوع إليها، قمنا بإضافة بيانات الدخل ربع السنوية المعدلة غير المدققة لعامي 2021 و2022 كملحق لهذا العرض التقديمي.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

كما نلاحظ أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، أن إجمالي إيرادات غير الفوائد بلغ نحو 253.9 مليون دينار كويتي في العام 2022، مما يعكس تحقيق نمواً قدره 23.4 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 10.1% مقارنة بأداء العام 2021. وقد ساهم صافي الأتعاب والعمولات بنحو 181.8 مليون دينار كويتي، في حين ساهمت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية بما قيمته 55.4 مليون دينار كويتي، بينما بلغت مصادر الإيرادات الأخرى من غير الفوائد (والتي تشمل بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) 16.7 مليون دينار كويتي.

كما ارتفعت إيرادات الأتعاب والعمولات بنسبة 7.7% هذه الفترة مقارنة بالعام 2021، نتيجة للمساهمة القوية من مختلف قطاعات الأعمال. في حين ارتفعت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية في العام 2022 بنحو 25.6 مليون دينار كويتي عن العام السابق، على خلفية الاستفادة من التحركات الإيجابية للعملات الأجنبية وزيادة حجم المعاملات.

في المقابل، تراجعت الإيرادات الأخرى من غير الفوائد مقارنة بالعام 2021، فيما يعزى بصفة رئيسية لتراجع صافي إيرادات الاستثمار نتيجة للانخفاض الذي شهدته تقييمات السوق. كما أنه في العام 2021 تم تسجيل أرباح لمرة واحدة ناتجة عن بيع أصول، والتي تم تسجيلها ضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى في بيان الدخل.

وشهدنا أداءً قوياً على صعيد إيرادات الأتعاب والعمولات وذلك بفضل تنوع مصادرها عبر نطاق واسع من المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال المختلفة التي نعمل بها. كما تعتبر الأنشطة المصرفية الأساسية المتصلة بأنشطة الأعمال من أبرز المصادر الرئيسية للإيرادات من غير الفوائد.

بالنسبة للربع الرابع من العام 2022، بلغت الإيرادات من غير الفوائد 53.1 مليون دينار كويتي أي أقل بنحو 19.6 مليون دينار كويتي مقارنة بالربع السابق الذي شهد أداءً أفضل نتيجة لتزايد إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية .

وننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيمن من الشريحة. فقد بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية 386.1 مليون دينار كويتي في العام 2022، مرتفعاً بنسبة 9.6% مقارنة بالعام السابق. ويعكس نمو التكلفة إلى حد ما زيادة مستويات أنشطة الأعمال على مستوى شبكة الفروع الخارجية للمجموعة بصفة عامة ومواصلة الاستثمار في أنشطة الأعمال الرئيسية والتقنيات الرقمية والعمليات ورأس المال البشري، مما يمكن المجموعة من تقديم أفضل الخدمات لعملائها وتحسين الموارد اللازمة لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية.

وتواصل قنواتنا ومنتجاتنا الرقمية لعب دوراً حيوياً في خدمة العملاء نظراً لارتفاع مستويات المعاملات الإلكترونية. كما نواصل تقديم عروض المنتجات الانتقائية في مناطق جغرافية معينة، مثل أنشطة إدارة الثروات العالمية، والتوسع في العمليات المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان، وعملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

وبلغ معدل التكلفة إلى الدخل في العام 2022 نحو 38.2% مقابل 39.1% في العام 2021.

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض.

حيث بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 45.4 مليون دينار كويتي في العام 2022، مقابل 132.5 مليون دينار كويتي في العام 2021، إي بتراجع بلغت نسبته 65.8%. وبلغ صافي مخصصات خسائر الائتمان 5.4 مليون دينار كويتي، في حين بلغت مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وغيرها من المخصصات الأخرى 40 مليون دينار كويتي. وشملت المخصصات المحددة صافي تحرير مخصصات بقيمة 146.8 مليون دينار كويتي نتيجة لاسترداد مبالغ مخصصات خسائر ائتمانية تم احتسابها خلال السنوات السابقة. وفي ذات الوقت، قامت المجموعة بتجنيد مخصصات في سياق أنشطة الأعمال الاعتيادية لعملاء التجزئة والشركات في الكويت والفروع الخارجية، وتواصل المجموعة اتباع نهج متحفظ في إدارة انكشافاتها الائتمانية، لهذا قامت بتجنيد مخصصات احترازية والتي تم تضمينها كجزء من المخصصات العامة بقيمة 152.1 مليون دينار كويتي.

وبلغت تكلفة المخاطر 3 نقاط أساس في العام 2022 مقابل 63 نقطة أساس للعام 2021. وقد نتج هذا الانخفاض في تكلفة المخاطر عن الانخفاض الكبير في مخصصات خسائر الائتمان نظراً للاستفادة من استرداد مخصصات القروض كما اوضحنا سابقاً .

وتجدر الإشارة إلى أن المركز المالي للمجموعة ما يزال قوياً ويتمتع بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، إلى جانب مستويات رسملة قوية يتميز بها بنك الكويت الوطني فضلاً عن قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية تساهم في تعزيز قدرة استيعاب البنك لخسائر الائتمان.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

من خلال استعراض هذه الشريحة، سوف أتناول بمزيد من التفاصيل جانب تنوع الإيرادات عن طريق الفروع الخارجية والذراع الإسلامي للمجموعة.

تستمر مجموعة بنك الكويت الوطني في الاستفادة من ميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياتها وقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في آن واحد، حيث يمنحها هذا التنوع في أعمال المجموعة ميزة تنافسية قوية، ويوفر درجة كبيرة من مرونة الإيرادات.

وكما هو مبين في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من الشريحة، بلغت الإيرادات التشغيلية من العمليات الخارجية للمجموعة 266.6 مليون دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 19.4% على أساس سنوي. ووصل صافي الربح 137.1 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 44.9 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 48.7% وذلك بفضل قوة الأداء التشغيلي وانخفاض مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر الائتمان المتوقعة. وواصلت الفروع الخارجية للمجموعة تسجيل نسبة مساهمة قوية في كل من الإيرادات التشغيلية وصافي أرباح المجموعة بنحو 26% و 27% على التوالي.

كما حقق بنك بوبيان، الذراع الإسلامي للمجموعة، صافي ربح قدره 57.8 مليون دينار كويتي في العام 2022، بارتفاع بنسبة 19.2% مقارنة بالعام 2021 فيما يعزى إلى انخفاض المخصصات والنتائج التشغيلية القوية.

وأخيراً في الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة، تلاحظون مساهمة الفروع الخارجية وبنك بوبيان في إجمالي أصول المجموعة بنسبة 43% و 22% على التوالي، ما يعزز من استراتيجية تنويع مصادر الإيرادات لدى المجموعة.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

هنا سوف نلقي نظرة على بعض اتجاهات البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي خلال هذه الفترة.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات 36.3 مليار دينار كويتي بنهاية ديسمبر 2022، بنمو بلغت نسبته 9.3% على أساس سنوي.

وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 21.0 مليار دينار كويتي نمواً بنسبة 6.5% على أساس سنوي. ونمت محفظة القروض بشقيها التقليدي والإسلامي، في الكويت والخارج. من جهة أخرى، أثر انخفاض قيمة الجنيه المصري وضعف العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي سلباً على قيمة نمو القروض بالدينار الكويتي خلال العام 2022. وما زالت هناك مجموعة قوية من القروض قيد التنفيذ عبر قطاعات العملاء والمناطق الجغرافية المختلفة.

وعلى صعيد ودائع العملاء، أي الودائع غير المصرفية وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد بلغت 20.2 مليار دينار كويتي بما يعكس نمواً بنسبة 10.4% على أساس سنوي. كما ارتفعت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بنسبة 19.3% في العام 2022 لتصل إلى 3.7 مليار دينار كويتي. وأستمر نمو الودائع المصرفية الأساسية لقطاع التجزئة لدى المجموعة، بقطاعها التقليدي والإسلامي. وكما هو متوقعاً في ظل سيناريو ارتفاع معدلات الفائدة، لاحظنا تحولاً محدوداً من الودائع منخفضة التكاليف إلى الودائع لأجل. وما يزال المزيج التمويلي العام للمجموعة مستقراً وإيجابياً.

ويعكس نمو الودائع المصرفية لقطاع التجزئة مواصلة التركيز على هذا الجانب من أعمالنا، وذلك من خلال الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة لبنك الكويت الوطني وثقة العملاء به وقوة تصنيفه الائتماني.

وتشكل ودائع العملاء نسبة جيدة تبلغ 65% من إجمالي تمويل المجموعة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من استمرار تخفيف بنك الكويت المركزي لبعض المتطلبات الرقابية، إلا أن المجموعة نجحت في الحفاظ على مستويات السيولة المطلوبة قبل هذا التعديل وبما يتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل 3.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية للعام 2022 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

ونلاحظ تحسن معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين في العام 2022 إلى 14.3% مقابل 10.2% في العام 2021. كما بلغ العائد على متوسط إجمالي الموجودات 1.48% مقابل 1.15% في العام 2021.

وحافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل كفاية رأس المال والذي بلغ 17.4%. وبلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى ومعدل كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة 1 من حقوق المساهمين 12.9% و15.0% على التوالي .

وفيما يتعلق بنسب جودة الأصول، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.42% مقابل 1.04% بنهاية ديسمبر 2021. في حين بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 267% مما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المجموعة فيما يتعلق بالمخصصات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

أود الحديث هنا بمزيد من التفاصيل عن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للنظام المتبع من قبل البنك المركزي، يجب على البنوك العاملة في الكويت احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويوضح الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من الشريحة زيادة متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة كما في ديسمبر 2022 إلى 577 مليون دينار كويتي مقابل 462 مليون دينار كويتي في ديسمبر 2021. وساهم في ذلك بعض التغييرات التي طرأت على عوامل الاقتصاد الكلي والتي تشكل مدخلات في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما ساهم في زيادتها مقارنة بنهاية العام السابق .

وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحسوبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومتطلبات بنك الكويت المركزي يعتبران نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، فإنه وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، فإنه كما في ديسمبر 2022، تجاوزت مخصصات الميزانية العمومية وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي الخسائر الائتمانية المتوقعة بنحو 291 مليون دينار كويتي، مما يوفر احتياطي كبير للمجموعة لتحمل أي تأثير سلبي محتمل لحالة عدم اليقين السائدة على متطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

وننتقل الآن إلى الشريحة الأخيرة من العرض.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي في العام 2022.

تعكس النتائج المالية للعام 2022 استمرار تحسن محركات التشغيل الأساسية، والنمو القوي للأصول على أساس سنوي، وانخفاض مخصصات الخسائر الائتمانية ومخصصات انخفاض القيمة، وقوة الميزانية العمومية، وتزايد مستويات السيولة، ومتانة قاعدة رأس المال .

وننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للعام 2023.

ما زالت توقعاتنا تتسم بالتفاؤل الحذر تجاه استقرار الظروف العامة للبيئة التشغيلية، والبنك في وضع جيد للتغلب على أي تحديات محتملة قد تفرضها التطورات العالمية المتواصلة على صعيد الاقتصاد الكلي والظروف الجيوسياسية.

وفيما يتعلق بنمو القروض، سجلت المجموعة نمواً في صافي القروض بنسبة 6.5% في العام 2022. والتي تأثرت سلباً إلى حد ما نتيجة لتحركات العملات الأجنبية. وعلى الرغم من توافر مجموعة قوية من القروض قيد التنفيذ، إلا أنه نظراً للديناميكيات العالمية السائدة وحالة عدم اليقين الناتج عن توقيت عمليات السحب، فإننا نتوقع أن تنمو القروض في العام 2023 بتسجيل نمواً يتراوح ما بين المتوسط إلى المرتفع في خانة الاحاد.

وننتقل الآن لتغطية صافي هامش الفائدة. وكما أسلفنا الذكر، يعكس اتجاه صافي هامش الفائدة نمواً متزايداً على خلفية الاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة ونمو حجم أنشطة الأعمال. وعلى الرغم من أنه من المقرر استمرار رفع أسعار الفائدة العالمية إلا أن توقيت ومدى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ما يزال غير مؤكد. وفي حين سيساهم رفع سعر الفائدة على تحسين صافي هامش الفائدة للعام بأكمله، إلا أننا نتوقع اشتداد

وتيرة المنافسة وارتفاع تكلفة التمويل. وفي ضوء الاعتبارات سالفة الذكر، نتوقع أن يكون صافي هامش الفائدة للعام 2023 بأكمله أقرب إلى المستوى المسجل في الربع الرابع من العام 2022.

وبلغت نسبة التكاليف إلى الدخل 38.2% في العام 2022. وفي ظل استمرار البرنامج الاستثماري لدعم مختلف مبادرات المجموعة، فإنه من المتوقع استقرار نسبة التكاليف إلى الدخل للعام 2023 بما يقارب أو أقل من نحو 40%.

ونظراً لاستمرار حالة عدم اليقين الناتجة عن التوترات الجيوسياسية المستمرة، فإننا نرى أنه ليس من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن تكلفة المخاطر إلى الإيرادات / كفاية رأس المال. وبلغت تكلفة المخاطر 63 نقطة أساس في العام 2021. وأدت عمليات الاسترداد إلى انخفاض تكلفة المخاطر لتصل إلى 3 نقاط أساس في العام 2022. إلا أننا نشعر بالتفاؤل تجاه بقاء تكلفة المخاطر عند مستويات جيدة في العام 2023 بنسبة أقل بكثير مقارنة بمستويات العام 2021. كما نأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع أهدافنا الداخلية والتي تتخطى الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية .

وبهذا ينتهي استعراض النتائج المالية. شكراً لحسن استماعكم. ونعود الآن إلى أمير.

سننوقف لبعض الوقت لتجميع الأسئلة ثم سنبدأ في الإجابة عليها واحدة تلو الأخرى.

أمير حنا:

أهلاً بكم جميعاً. سنبدأ ببعض الأسئلة التي تلقيناها من المشاركين. السؤال الأول، هل يمكنكم الحديث بإيجاز عن احتياطات رأس المال وكيف يمكن أن تؤثر في استراتيجية النمو خاصة على مستوى حقوق المساهمين . CET1 إذا كان فهمي صحيحاً، فالحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين CET1 للبنك اعتباراً من العام 2023 سيكون 11.5% وهذا صحيح، ما يجعل هناك احتياطياً أعلى من مستوى حقوق المساهمين CET1 الحالي بنحو 140 نقطة أساس، فهل تم تعديل حقوق المساهمين CET1 المعلنة بما يتناسب مع توزيعات الأرباح؟

تفضل سوحييت.

أبدأ بالإجابة على السؤال الثاني، تم تعديل حقوق المساهمين CET1 المعلنة لتعكس خصم توزيعات الأرباح المقترحة في نهاية 2022، لذلك حساب المؤشر يأخذ في الاعتبار خصم توزيعات الأرباح المقترحة من رأس المال القائم.

سوحييت رونغي:

فيما يتعلق باحتياطي معدل كفاية رأس المال، فإننا عادة ما نستهدف معدل أكثر من 1.5% من معدل كفاية رأس المال، مع بعض المرونة في التطبيق بالتحرك فيما بين النطاقات، لكن يبقى الهدف الأساسي هو أن يكون أكثر من 1.5% فوق معدل كفاية رأس المال.

هناك سؤال آخر عن القطاعات التي ستقود النمو خلال العام 2023؟

أمير حنا:

خلال العام 2022، شهدنا مزيجاً من نمو القروض بمختلف قطاعات التجزئة والشركات والشقق التقليدي والإسلامي على مستوى كافة عملياتنا، ومن المتوقع استمرار المسار خلال 2023، والذي سيكون مزيجاً من قطاع الأفراد والشركات في الكويت وخارج الكويت. كما أن لدينا مجموعة قوية من الصفقات الائتمانية المعتمدة، والتي من المتوقع تنفيذها خلال العام 2023.

سوجيت رونغي:

هناك سؤال حول مساهمة مصر في الميزانية العمومية للمجموعة وأرباحها.

أمير حنا:

يمثل بنك الكويت الوطني - مصر أقل من 5% من حجم ميزانيتنا العمومية، وهي نسبة ليست ذات أهمية كبيرة، لكن تأثير تخفيض قيمة الجنيه المصري جعل البلاد تمر بظروف اقتصادية صعبة نتيجة لهذا الانخفاض الأخير. ولا تزال عملياتنا في مصر مريحة للغاية واتجاهات الربحية مرضية وتوقعات للأفضل. ومع ذلك، أود أن أقول إن تحويل الأرباح المحلية إلى ميزانيتنا المالية الموحدة المقومة بالدولار الأمريكي قد تعرض لانخفاض وتراجعت مساهمة البنك في مصر، وكان هذا هو التأثير الرئيسي على نتائجنا المالية من تخفيض قيمة العملة.

عصام الصقر:

وعلى وجه التحديد في الميزانية العمومية، كم كان سيبلغ نمو القروض في حال عدم انخفاض قيمة الجنيه المصري خلال العام 2022.

أمير حنا:

إليك سوجيت.

لقد حققت المجموعة نمواً في القروض بنسبة 6.5% خلال العام 2022 والذي كان من الممكن أن يكون في نطاق أواخر الأحاد لو لم يحدث تخفيض لقيمة الجنيه المصري. كما كان هناك تأثير لعملات أخرى تراجعت مقابل الدولار خلال العام. لذلك، إذا أخذنا كل تلك الأمور بعين الاعتبار، نجد أنه كان من الممكن أن نحقق نمواً في أواخر خاتمة الأحاد، ما لم تحدث تحركات العملات هذه.

سوجيت رونغي:

عصام الصقر:

يجب أن أذكر أيضًا أننا نتطلع إلى بعض الاستقرار في العملة حيث أن السوق المصري لديه إمكانات هائلة وهناك العديد من الفرص غير المستغلة في القطاع المصرفي المصري نتطلع إلى اقتناصها خلال السنوات القادمة.

أمير حنا:

فيما يتعلق بتكلفة المخاطر، ما هي توقعاتكم للعام 2023 بعد عمليات رد المخصصات الاستثنائية خلال العام 2022؟

سوجيت رونغي:

كما ذكرت سابقًا، فقد استفادت المجموعة خلال العام 2022 من الانخفاض الكبير في المخصصات نتيجة رد المخصصات المتراكمة خلال السنوات السابقة. ولكن معدل تكلفة المخاطر البالغ 3 نقاط أساس لا يمثل توقعاتنا المستقبلية. ففي ضوء إدراكنا لحالة عدم اليقين العالمية التي تحيط بالمستقبل، فإنه من المتوقع أن تكون التكلفة الأساسية للمخاطر عند مستوى أقل من 60 نقطة أساس التي شهدناها خلال العام 2021 بشكل أساسي. كما أن محفظة القروض تواصل إظهار جودة ائتمانية جيدة من شأنها أن تنعكس على تكلفة المخاطر مستقبلاً.

أمير حنا:

هل يمكنكم إلقاء بعض الضوء على الافتراضات وراء توسع صافي هامش الفائدة للعام 2023؟

سوجيت رونغي:

نعم، إذا نظرنا إلى ارتفاع أسعار الفائدة والفرق في طريقة زيادة أسعار الفائدة دوليًا وفي الكويت، فقد ارتفع سعر الخصم المطبق لدى بنك الكويت المركزي بنسبة 2% خلال العام 2022 بينما ارتفع سعر الفائدة الخاص ببنك الاحتياطي الفيدرالي بنسبة 4.25%. وقد شهدنا ارتفاع سعر الخصم من بنك الكويت المركزي بمقدار 50 نقطة أساس الأسبوع الماضي، وهو ما أوصلنا إلى معدل 4%.

بلغ صافي هامش الفائدة للربع الرابع 2.46%، بارتفاع عن الربع الثالث الذي سجل فيه 2.40%، وكان ذلك بسبب الاستفادة من رفع أسعار الفائدة. ومع احتمال رفع أسعار الفائدة مرتين، يمكننا أن نتوقع زيادة في العائدات الإجمالية خلال الأرباع القادمة. بالطبع، نتوقع أيضًا زيادة تكلفة التمويل بسبب قبول ودائع جديدة وتجديد بعض الودائع ذات الأجل الأطول بأسعار فائدة أعلى. ومع ذلك، تواصل المجموعة الاستفادة من جزء ثابت من التمويل منخفض التكلفة المتمثل في ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير، ما سيساعدنا على إدارة تكلفة التمويل بشكل أفضل. وفي ضوء تلك العوامل مجتمعة، نتوقع توسعًا في صافي هامش الفائدة خلال العام 2023.

أمير حنا:

لدينا سؤال حول سوق ترسية المشاريع، حيث شهدت الكويت زيادة في وتيرة إسناد المشاريع خلال الربع الأخير من العام 2022 مقارنة بالأربع السابقة من نفس العام، فما هي توقعاتكم لنمو قروض الشركات؟ وكان هناك سؤال آخر عن التوقعات المستقبلية للمشاريع بعد فترة الانتعاش الأخيرة.

عصام الصقر:

أولاً يجب أن أذكر أن المشهد السياسي سيبقى هو المحرك الرئيسي لتوتيرة إسناد المشاريع. حيث وعلى جانب المشاريع، فقد تراجع وتيرة ترسية المشاريع بنسبة 32.5% مقارنة بالعام السابق، التي كانت في الأساس عند حدها الأدنى. فقد شهد كلا العامين عدة تأخيرات تشريعية، واضطرابات في سلاسل الإمداد والتوريد، وتكاليف أعلى تعزى إلى ارتفاع تكلفة المواد والعمالة.

وبلغ إجمالي قيمة المشاريع المسندة للعام 832 مليون دينار، لكن ما كان واعدًا هو نشاط المشاريع خلال الربع الرابع حيث تسارعت وتيرته مسجلاً أكثر من 380 مليون من إجمالي قيمة المشاريع المسندة خلال العام 2022.

بالنظر إلى المستقبل، فإن ارتفاع أسعار النفط، والنمو الاقتصادي القوي، والاستقرار المتوقع في أسعار الفائدة، كلها عوامل من شأنها أن تساعد في رفع وتيرة إسناد المشاريع خلال العام 2023.

أمير حنا:

لدينا سؤال عن حركة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير ونسبتها من إجمالي الودائع بين العامين 2021 و2022.

سوجيت رونغي:

تواصل المجموعة الاستفادة من مزيج التمويل المناسب المدعوم بقاعدة قوية وثابتة من الودائع الأساسية. وكما هو متوقع في سيناريو ارتفاع أسعار الفائدة، فقد شهدنا تحولاً محدوداً من الودائع منخفضة التكلفة إلى الودائع محددة الأجل في العام الماضي. وفي الوقت ذاته، فإن ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير لدى المجموعة في مستوى جيد للغاية، تصل إلى أوائل الأربعينات، كنسبة مئوية من إجمالي الودائع غير المصرفية. وسوف تستمر المجموعة في الاستفادة من ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير، ولا نتوقع خسارة الكثير من هذه النوعية من الودائع.

أمير حنا:

هناك العديد من الأسئلة حول توقعات تكلفة المخاطر وأعتقد أننا تناولنا هذه الجزئية من قبل، ولكن هناك سؤال محدد حول مخصصات انخفاض القيمة وما إذا كانت ستظل مماثلة لمستويات العام 2022 وتوقعاتنا للعام المقبل.

سوجيت رونغي:

خلال العام 2022، رأينا أن مخصصات انخفاض القيمة كانت بشكل أساسي غير متعلقة بالائتمان ولا نتوقع نفس مستويات الانخفاض في القيمة للعام المقبل.

وبطبيعة الحال، في ظل احتمالية أن يكون العام المقبل حافلاً بالتحديات على صعيد الاقتصاد الكلي، فيجب علينا أن ننتظر لنرى كيف ستسير الأمور مع مرور بعض الوقت؛ ولكن في هذه المرحلة، من غير المتوقع وجود مخاطر جوهرية تتمثل في انخفاض القيمة خلال العام 2023.

أمير حنا:

لدينا سؤال عن التوزيعات. لماذا لم تنمو التوزيعات على نحو مماثل لنمو صافي الأرباح؟

عصام الصقر:

تعتبر توزيعات الأرباح البالغ 35 فلساً ضمن نسبة التوزيعات المستهدفة؛ والتي تتراوح بين 50-60%، علماً بأنه يتم تحديد سياسة توزيع الأرباح بعد النظر في إجمالي متطلبات رأس المال للحفاظ على نسب جيدة من الاحتياطيات الرأسمالية.

أمير حنا:

لدينا بعض الأسئلة عن ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير والتي أعتقد أننا قد قمنا بالإجابة عنها من قبل.

هناك بعض الأسئلة عن حركة القروض المتعثرة وما الذي أدى إلى زيادتها بين عامي 2021 و2022؟

سوجيت رونغي:

جاءت الزيادة في القروض المتعثرة من 211 مليون دينار بنهاية العام 2021 إلى 310 مليون دينار. بنهاية العام 2022 في السياق الطبيعي للأعمال وعلى مستوى مختلف قطاعات العملاء والمناطق الجغرافية. كما أن تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية لمدة 6 أشهر حتى أواخر العام 2021، بحيث لم تكن هناك أقساط مستحقة وبالتالي لم يتم تحصيلها، أدى إلى انخفاض معدل القروض المتعثرة حتى نهاية العام 2021. وخلال العام 2022، عادت الأمور إلى طبيعتها فيما يخص هذا الجانب إلى حد كبير. وعلى الرغم من أن نسبة القروض المتعثرة البالغة 1.42% تعتبر مرتفعة قليلاً مقارنة بمستويات العام الماضي، إلا أنها لا تزال منخفضة للغاية، ومن المتوقع أن تظل نسبة القروض المتعثرة مستقرة خلال العام 2023.

أمير حنا:

هناك بعض الأسئلة عن قانون الرهن العقاري وما إذا كانت هناك أية مستجدات بشأنه.

**عصام الصقر:**

سواء كان الحديث عن قانون الرهن العقاري أو قانون الدين العام، فإن لهما أهمية بالنسبة للاقتصاد الكويتي، وقرار كلا القانونين مرهون بتحسين أوضاع المشهد السياسي.

لم نغير وجهة نظرنا بشأن أهمية القانونين والفرص التي ينطويان عليها. أما بالنسبة لقانون الرهن العقاري، فهو ضروري كأداة تمويل لسوق الإسكان في الكويت الذي يمر حاليًا بأزمة تمويلية، خاصة القطاع السكني. وستظل تحديات إقرار القانون قائمة حتى نشهد تحسنًا في أوضاع المشهد السياسي، وهو الأمر الذي سيحدث عاجلاً أم آجلاً.

**أمير حنا:**

بافتراض توقعات نمو الإيرادات في خانة العشرات في عام 2023، هل تتوقع نموًا في خانة العشرات في التكلفة خلال العام 2023 على غرار ذلك؟

**سوجيت رونغي:**

تستثمر المجموعة بشكل كبير في التقنيات والعمليات من أجل تحسين تجربة العملاء وإدارة مواردها لنفس الغرض. وقد نتج عن ذلك نمو في التكلفة يقترب من خانة العشرات حسبما شهدناه خلال العام الماضي. ومن غير المتوقع أن ينخفض هذا الاتجاه على المدى القريب. ومع ذلك، فإننا نتوقع زيادة في إجمالي الإيرادات، ما سيساهم في الحفاظ على استقرار نسبة التكلفة إلى الدخل.

**أمير حنا:**

لدينا سؤال عن أوضاع قروض الأفراد وإمكانية قيام حكومة الكويت بشراء مديونيات قروض الأفراد من البنك.

**عصام الصقر:**

أود القول إن هذا الموضوع ذو بعد سياسي، حيث إن هناك بعض النواب الذين يطالبون بإسقاط قروض الأفراد، لكنني لا أعتقد أن هذا سيحدث، فقد اتخذت الحكومة موقفًا حازمًا إزاء هذه المطالبات. ويعرف كل من يتابع المشهد السياسي في الكويت أن الحكومة استقالت الأسبوع الماضي وكان أحد أسباب ذلك عدم الموافقة على إسقاط هذه القروض الاستهلاكية. كما أن هناك توترًا سياسي بين الحكومة والبرلمان وتوقعاتي أن تقف الحكومة بحزم ضد هذا الأمر، لذلك، لن يتم الموافقة عليه.

**أمير حنا:**

كم تبلغ قيمة محفظة القروض بالدولار الأمريكي وكيف يتم تسعير هذه القروض، وبناءً على أي أسعار فائدة؟

**سوجيت رونغي:**

عادةً ما تكون مزيج القروض بين الدينار الكويتي والعملة الأجنبية بنسبة حوالي 70 إلى 30. وبالنسبة للقروض بالدولار الأمريكي فهي مرتبطة بسعر الليبور ولكنها ستصبح قروضًا مرتبطة بسعر السوفر خلال العام المقبل بحيث ستكون ذات أسعار فائدة متغيرة.

أمير حنا:

هل نتوقع أن نرى بعض النشاط في أسواق السندات المقومة بالدولار للإصدارات المتعلقة بالاستدامة خلال هذا العام؟

بشكل عام، قامت المجموعة بإطلاق إطار عام للتمويل المستدام في وقت سابق من هذا العام ونعتزم أن نكون أكثر نشاطاً في سوق السندات المتعلقة بالاستدامة. بخلاف ذلك، نظل ننتظر اقتناص الفرص في ظل وجود الإطار العام لدينا وحصولنا على "رأي الطرف الثاني" بشأنه، بخلاف ذلك، سيعتمد الأمر على كيفية تطور الأمور في السوق مقارنة بالوضع الحالي.

أمير حنا:

هل قام البنك بشطب قيمة الشهرة التجارية بالكامل من مصر أم من الممكن أن يكون هناك المزيد من انخفاض القيمة خلال العام 2023؟

لقد قمنا بإجراء ممارستنا السنوية لتقييم الشهرة التجارية في مصر. ونتيجة لذلك، قمنا بشطب 20.2 مليون دينار. من القيمة الدفترية، ولا يزال لدينا حوالي 25 مليون دينار من الشهرة في حساباتنا. ومن غير المتوقع حدوث أي انخفاض في القيمة خلال العام المقبل.

سوجيت رونغي

أمير حنا:

وردنا سؤال عن حركة القروض المتعثرة من 211 مليون دينار في العام 2021 إلى 310 مليون دينار في العام 2022. فهل هناك أي قطاعات أو تركيزات محددة أدت إلى هذه الحركة.

كما سبق أن ذكرنا، فإن الزيادة في القروض المتعثرة بحوالي 99 مليون دينار لا تخص قطاعاً أو عملاء محددين، بل هي عبارة عن مزيج من القروض الاستهلاكية وقروض الشركات موزعة بين السوق المحلي والأسواق الخارجية، وتشمل أيضاً بنك بوبيان الشركة التابعة لنا.

سوجيت رونغي

أمير حنا:

نتلقى أسئلة متكررة حول نفس الموضوعات؛ تكلفة المخاطر، والقروض المتعثرة، وتوقعات صافي هامش الفائدة وهي جميعها أمور قمنا بالإجابة عنها من قبل.

بذلك، سأختتم المكالمة. شكراً لكم جميعاً على الحضور، وفي حالة وجود أي أسئلة للمتابعة أو أسئلة لم نقم بالإجابة عليها اليوم، يرجى إرسالها إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بإدارة علاقات المستثمرين لدينا وسنقوم بالرد عليها فور استلامنا لها.

شكراً لكم جميعاً وشكراً إلينا على الانضمام إلينا اليوم.